E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ID/2001/WG.1/17
3 January 2001
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع فريق خبراء لاستعراض السياسات
الصناعية الرامية إلى زيادة الإنتاجية والقدرة
التنافسية في السياق العالمي
عمّان، ١٤-١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

السياسات الصناعية في الدول العربية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة آراء الإسكوا.

السياسات الصناعية في الدول العربية
في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

مقدمـــــة :

إن دراســة وتحليل السياسات الصناعية في الدول العربية في ضوء المتغيرات الدولية تقتضي بلورة الأسس التي تقوم عليها هذه السياسات ومن ثم رسم آفاق اختراق السوق العالمية وذلــك مــن أجــل مواجهة التحديات التي تطرحها عولمة الاقتصاد واستراتيجيات الشركات المــتعددة الجنســية المعــتمدة عــلى مبدأ الشمولية من حيث الاندماج والتنسيق بين الأنشطة الصــناعية والاســتجابة إلى محــددات ومتطلــبات الأســواق والتغيرات في مجال المنافسة والتطورات التكنولوجية ... الخ.

ولا شــك أن هذه التحديات تفرض على العالم العربي في الوقت الراهن ضرورة بناء الســوق الداخــلية وإرســاء أســس صناعية قوية تمكنه من التحكم في اندماجه في الاقتصاد العالمي.

وفــي هذا السياق هناك عدة أسئلة تطرح نفسها : هل بنية الصناعة العربية قادرة على أن تخلق مكامن القوة التي تؤهلها للتكيف مع الشروط الجديدة للتنافسية العالمية ؟ ما هي مكانة المنــتجات الصــناعية العــربية في الأسواق الخارجية ؟ ما هي دلالات تطور أداء الصناعة العــربية ؟ هل تستطيع إنتاجية الصناعة العربية أن تحافظ على المزايا التنافسية لاسيما بالنسبة للبلدان الصناعية الجديدة ؟ ثم ما هي الخطوات الملموسة التي تم إنجازها بالنسبة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد مرور ثلاثة سنوات من إحداثها ؟

فــي محاولــة الإجابة عن هذه التساؤلات، ستتطرق الورقة إلى ثلاث محاور أساسية يتــناول الأول ملامــح تطور السياسة الصناعية العربية مع التركيز على إمكانيات الاستثمار الصــناعي في الدول العربية، ثم تنصب الورقة في المحور الثاني على معالجة مكانة الصناعة العــربية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ثم تتناول في المحور الثالث دور المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في دعم إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال محورين أساسيين هما إعداد المواصفات وقواعد المنشأ للسلع العربية.

أولا – الملامح الأساسية للسياسة الصناعية العربية :

1- مراحل تطور السياسة الصناعية العربية.

اتبعت معظم الدول العربية غير النفطية في مرحلة أولى استراتيجية صناعية تقوم على **الإحلال محل الواردات** ، وأخفقت في وضع سياسات صناعية فعالة، تستجيب للوتيرة السريعة للتقدم التقني، وظروف السوق المتغيرة على المستوى العالمي، ولهذا واجهت سياسة الصناعة العربية هذه عدة مشكلات تجلت في ضعف الأساس التكنولوجي والاعتماد الكامل على التقنيات المستوردة، ومشروعات تسليم المفتاح باليد، وتواضع نفقات البحوث والتطوير، وانعدام التنسيق بين النظام التعليمي وسوق العمل، وتركيز الاستثمارات الصناعية في الأنشطة الأولية ذات القيمة المضافة المحدودة، وغياب التوجه نحو التصدير وعدم نجاح تجارب التعاون الإقليمي نظرا لانعدام تقسيم العمل، ... الخ.

أمام هذه الوضعية، اتجهت السياسة الصناعية العربية من سياسة الإحلال محل الواردات إلى **سياسة تنمية الصادرات** تفاديا للانعزال عن المنافسة العالمية، وفي هذا السياق كان لتدخل الدولة دورا بارزا في إحداث هذا التحول والانتقال الهام. كما ساهمت برامج **الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة**، التي عملت بها الدول العربية في العقدين الأخيرين في إحداث أثر إيجابي على إعادة توجيه الصناعة نحو التوسع في التصدير.

في ظل هذه التحولات تزايدت المناداة بضرورة تعظيم **وتفعيل دور القطاع الخاص الصناعي** في التنمية وذلك تمشيا مع سياسات الإصلاح ومتطلبات التغيرات الدولية والإقليمية وأدى ذلك إلى خلق أرضية ملائمة لتوسع نشاط هذا القطاع في معظم الدول العربية وتجلى ذلك في نمو عدد المنشآت الصناعية التابعة للقطاع الخاص وفي الإسراع بخطوات إعادة التأهيل والتحديث والتطوير ودعم المشاريع الصناعية الخاصة.

وبإيجاز فقد برزت في السنوات الأخيرة ظاهرتان أساسيتان كانت لهما آثار هامة في بلورة وتطبيق السياسات الصناعية في الوطن العربي، هما **رفع الحماية عن الأسواق الداخلية** من جهة والدور **المتزايد للمزايا المقارنة في العملية التنافسية** من جهة أخرى.

بخصوص الظاهرة الأولى فقد كان هدف التدخل القوي للدولة في الميدان الصناعي إنشاء نظام إنتاجي في الدول العربية يعتمد أساسا على السوق الداخلي. وقد سبق الإشارة للانعكاسات السلبية لهذا التوجه.

أما بالنسبة للظاهرة الثانية فإن الانفتاح المتسارع للاقتصاديات العربية واستراتيجيات النزعة الشمولية التي تنهجها الشركات الكبرى جعلا من القدرة التنافسية هدفا رئيسيا يفرض تغيير السياسات الصناعية في المنطقة. فإذا كانت لهذه السياسات آثار إيجابية على المتغيرات

الرئيسية للاقتصاديات الصناعية فإنه بالرغم من ذلك لم يحدث تغير كيفي وهيكلي في الأنشطة الصناعية.

وهكذا إذا كان الاعتراف بالدور الهام للقطاع الخاص وللعملية التنافسية يستلزمان الحد من **السياسات الصناعية التدخلية**، فإن **دور الدولة والتكامل الإقليمي** لهما أهميتهما في خلق مزايا مقارنة جديدة وفي تقوية القدرة التنافسية للصناعة العربية.

2- الاستثمار الصناعي في الدول العربية :

إذا كان المحور الاستثماري في المجال الصناعي يعد من الأركان الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإن خلق مناخ استثماري ملائم يستلزم أولا وقبل كل شيء الحد من الحواجز التي تعترض تدفق الاستثمارات البينية والإقليمية عبر الدول العربية.

وفي هذا السياق قامت الدول العربية مؤخرا بالعديد من الإجراءات والتدابير وإصدار القوانين والتشريعات الملائمة لانسياب تدفق الاستثمار العربي والأجنبي للدول العربية وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في النقاط التالية :

* **المناطق والمدن الصناعية ومراكز المناولة والشراكة** :

بذلت الدول العربية جهودا ملحوظة في مجال تعزيز المرافق الأساسية الكفيلة بتنشيط التنمية الصناعية سواء تعلق الأمر بالشبكة الطرقية العربية أو إحداث المطارات الدولية والموانئ والطاقة الكهربائية والموارد المائية، كما بادرت الدول العربية أيضا **بإنشاء المناطق والمدن الصناعية التي بلغ عددها 254 منطقة** حتى نهاية التسعينات موزعة على مختلف أنحاء الوطن العربي وهي مجهزة بمعظم الخدمات الأساسية اللازمة لتأسيس المشاريع الصناعية البترولية الكبرى أو صناعات التجميع ... والصناعات التصديرية والخفيفة بالإضافة إلى المشاركة في المعارض الوطنية والدولية، وإلى جانب هذه المناطق عملت الدول العربية إلى إحداث **المناطق الحرة التي وصلت إلى حوالي 30 منطقة** وهي تشكل فضاءات معفية من الحواجز الجمركية والمراقبة على التجارة الخارجية بالنسبة للأنشطة ذات الطابع الصناعي وهي تهدف إلى اجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية. كما عززت الدول العربية جهودها بإحداث **مراكز المناولة والشراكة (7 مراكز حتى الآن)** التي تهدف إلى تعميق التصنيع المحلي والوسيط للتعاقد من الباطن وإقامة الصناعات المغذية للتصنيع المحلي كما تهدف إلى الكشف عن فرص المناولة محلية كانت أم أجنبية والربط بين العرض والطلب في هذا المجال وهكذا فإنها ستساهم في تنشيط النسيج الصناعي العربي.

* الإطار التشريعي والمؤسساتي للاستثمار الصناعي في الدول العربية.

1- الإطار التشريعي :

في سياق البحث الجاد الذي قامت به الدول العربية لتوفير المناخ الاستثماري المناسب عمدت إلى مراجعة وتحديث **قوانين الاستثمار** فيها لجعلها ملائمة للظرفية الاقتصادية الجديدة ومتطلبات الاستثمار، ويقدم الجدول التالي خلاصة مركزة لأحدث قوانين الاستثمار الصناعي في الدول العربية.

قوانين الاستثمار الصناعي في الدول العربية

	الدولة	القانون	تاريخ الصدور
1	الأردن	قانون تشجيع الإستثمار رقم 16	1995
2	الإمارات	قانون تنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية رقم 44	1992
3	البحرين	مرسوم بشأن تنظيم الصناعة رقم 6	1984
		اللائحة التنفيذية للمرسوم رقم 6	1986
4	تونس	قانون تشجيع الإستثمارات رقم 120	1993
5	الجزائر	قانون تنظيم الشأن الصناعي رقم 19	
		* المرسوم التشريعي الخاص بترقية الإستثمار رقم 93-12	1993
6	السعودية	المرسوم الملكي الكريم الخاص باستثمار رأس المال الأجنبي رقم م/4	1979
7	السودان	قانون تشجيع الاستثمار	1996
8	سورية	قانون تشجيع الاستثمار رقم 10	1991
9	العراق	قانون تنظيم الاستثمار الصناعي رقم 115	1982
		قانون خاص بالاستثمارات العربية رقم 46	1988
10	سلطنة عمان	المرسوم السلطاني رقم 91/93	1993
		المرسوم السلطاني رقم 93/57	1993
11	فلسطين	قانون تشجيع الاستثمار رقم 1	1995
12	قطر	قانون تنظيم استثمار رأس المال غير القطري وتعديلاته رقم 25	1995-1990
13	الكويت	قانون الصناعة لدولة الكويت رقم 56	1996
14	لبنان	قانون الشركات العاملة في لبنان رقم 45 و46	1983
		قانون جديد خاص بمعدلات الرسوم على شركات الأعمال	1993
15	ليبيا	قانون تشجيع استثمار الأموال الأجنبية رقم 5	1975
16	مصر	قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8	1997
17	المغرب	ميثاق الاستثمار	1995
18	موريتانيا	الأمر القانوني القاضي بقانون الإستثمارات رقم 79/046	1979
19	اليمن	قانون الاستثمار رقم 22	1991

إن تحـــليل محـــتويات هـــذه القوانيـــن يبين القفزة النوعية في مجال تشجيع الاستثمار وتقـــريب التشـــريع العربي في هذا المجال من المعايير الدولية، بعد مرحلة طويلة عرفت فيها الدول العربية عدة قوانين وأنظمة متفرقة تعوزها وحدة المرجع وتوحيد المعاملة والشمولية.

لهذا توخت هذه القوانين تحقيق الأهداف التالية :

- تنقية قوانين الاستثمار من الازدواجية والتضارب والبيروقراطية، والتوجه إلى إحداث "قـــانون واحد" أو "ميثاق استثمار واحد" ينظم عملية الاستثمار ويتسم بالشمولية لتغطية معظم القطاعات.
- تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بالحصول على رخصة المشاريع أو تلك المرتبطة بإنجـــاز الاســـتثمار أي سد الفجوة الزمنية التي كانت تفصل بين تاريخ تقديم المستثمر للطلب وموعد الحصول على الرخصة.
- العمل على إيجاد المخاطب الوحيد المكلف بكافة جوانب الاستثمار .
- العمل على التوصل إلى ميثاق عربي موحد للاستثمار الصناعي في الدول العربي.

وقـــد تـــم تعزيـــز هذا الأهداف بجملة من الضمانات القانونية والمالية تشمل المجالات التالية :

- ضمان تحويل الأرباح وفوائد رأسمال الأجانب إلى الخارج بالعملة الصعبة.
- تقديـــم التســـهيلات والأراضي الحكومية لأغراض بعض المشاريع الصناعية بأسعار مناسبة.
- اللجوء إلى إمكانيات التحويل الخارجية أو الداخلية بالعملة الوطنية.
- الحماية ضد المخاطر التجارية أي حق التعويض عند نزع الملكية القانوني من ضمان حق التصرف في الاستثمار بالبيع أو التصفية.

وضـــمن نفـــس التوجه قامت الدول العربية بإصلاح وإعادة تأهيل **أنظمتها المصرفية** بهـــدف توطيد الاستقرار النقدي وتثبيت سعر الصرف وتدعيم المركز المالي للبنوك التجارية وتحســـين المنافسة بينها وضبط الرقابة والإشراف عليها، وولوج نظام قابلية تحويل العملات العـــربية المتعـــلقة بالمعـــاملات الجارية والعمل على التحرر من كافة القيود المفروضة على المدفوعـــات والتحويلات، وذلك بهدف توفير التمويل اللازم لمختلف الأنشطة الاقتصادية من جهـــة وضرورة التحكم في السيولة النقدية والأسعار والتوازنات الماكروقتصادية والخارجية من جهة أخرى.

وفـــي مجـــال **التشغيل** ساوت تشريعات معظم أنظمة الشغل في الدول العربية في حق العمـــل بين المرأة والرجل وكرست مكتسبات الراحة الأسبوعية والإجازة السنوية والمرضية وضمنت التأمين الإجتماعي للمرضى والبطالة والرعاية الاجتماعية.

كمـــا استهدفت **الأنظمة الضريبية** في الدول العربية ربط الإعفاءات الضريبية بجدواها للنمو الاقتصادي وتخفيف العبء على أصحاب الدخل المنخفض.

ولا شك أن هذه القوانين و الإجراءات والتدابير من شأنها أن تخلق المناخ الاستثماري المناســـب الـــذي يســـاعد على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتوظيفها في القنوات الإنتاجية الصناعية.

وفـــي نفس التوجه يتزايد دور أسواق الأوراق المالية العربية في تعزيز استقطاب رأس المـــال العـــربي والأجنبي وتسخيره في عملية تقوية القاعدة الصناعية العربية ويتبين ذلك من ارتفاع أداء هذه الأسواق وتصاعد حجم تداول الأسهم.

<u>نظرة عامة على أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في القاعدة :</u>

أظهـــر المؤشـــر المـــركب لصندوق النقد العربي في نهاية الربع الثالث من هذا العام تحســـنا فـــي الأداء العـــام لأسواق الأوراق المالية العربية. فقد ارتفع المؤشر بنسبة 5.0 في المائـــة مقارنة مع الربع الثاني. ويعزى هذا التحسن بشكل أساسي إلى ارتفاع مؤشر الأسعار لســـوق الأســـهم السعودي بنسبة كبيرة بلغت 18.5 في المائة، وارتفاع مؤشر الأسعار لسوق الكويـــت لـــلأوراق الماليـــة بنسبة 7.0 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن وزن سوق الأسهم الســـعودي فـــي مؤشر الصندوق بلغ حوالي 48.2 في المائة خلال الربع الثالث، في حين بلغ وزن ســـوق الكويـــت للأوراق المالية حوالي 13.4 في المائة، وهذا ما يفسر ارتفاع المؤشر المركب للصندوق على الرغم من انخفاض أداء ستة أسواق عربية.

وبالمقارنـــة مع أداء أسواق الأوراق المالية الدولية، يظهر المؤشر المركب للصندوق أن أداء أســـواق الأوراق الماليـــة العـــربية خلال الربع الثالث من هذا العام فاق الأداء الذي ســـجلته معظـــم الأســـواق الماليـــة الدولية. فقد سجل مؤشر مؤسسة التمويل الدولية الخاص بالأسواق الناشئة تراجعا بلغت نسبته 13.0 في المائة.

كذلـــك، ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية لأسواق الأوراق المالية العربية خلال الربع الـــثالث من هذا العام بنسبة 5.0 في المائة لتبلغ في نهايته حوالي 155.5 مليار دولار مقارنة مـــع 148.1 مـــليار دولار في نهاية الربع الثاني. كما ارتفع عدد الشركات المدرجة في هذه الأسواق من 1645 شركة في نهاية الربع الثاني من هذا العام إلى 1665 شركة في نهاية هذا الربع.

وفيمـــا يتعـــلق بأحجام التداول، فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في أسواق الأوراق الماليـــة العـــربية بصورة إجمالية خلال الربع الثالث من هذا العام بنسبة 4.8 في المائة لتبلغ حوالـــي 9.8 مـــليار دولار مقارنـــة مع 9.4 مليار دولار. وفي المقابل انخفض عدد الأسهم المـــتداولة خـــلال نفس الفترة بنسبة 32.0 في المائة ليبلغ خلال هذا الربع حوالي 2.3 مليار ســـهم مقارنـــة مع 3.4 مليار سهم. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى انخفاض عدد الأسهم المـــتداولة في سوق الكويت بنسبة كبيرة بلغت 35.4 في المائة. ويشكل عدد الأسهم المتداولة فـــي هـــذا السوق حوالي 80.0 في المائة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة لأسواق الأوراق المالية العربية.

2- **الإطار المؤسساتي :**

ركـــزت قوانيـــن تشجيع الاستثمار الصناعي في الدول العربية على ضرورة تأسيس وتطوير العديد من الأجهزة والمؤسسات الحكومية المشرفة على الاستثمار سواء منها الوطنية أو المحلية، نذكر منها على سبيل المثال :

- وزارات التجارة والصناعة في الدول العربية.
- المؤسسات والهيئات العامة للتنمية الصناعية.
- المؤسسات العامة للمدن والمناطق الصناعية.
- مؤسسات خاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- مصارف الانماء الصناعي وبنوك المعطيات الصناعية.
- غرف التجارة والصناعة في الدول العربية.
- الأجهزة المركزية للتقييم والسيطرة النوعية.
- مكاتب التأهيل الصناعي.
- مراكز الدراسات الاستشرافية للصناعة.
- مراكز البحوث التكنولوجية.

ورغم اختلاف وتنوع هذه الأجهزة فإنها تسعى كلها لتحقيق جملة من الأهداف قاسمها المشـــترك هـــو الـــتعريف بفـــرص الاستثمار الصناعي وتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية الصـــناعية وترويج وتنشيط استثمار رأس المال العربي والأجنبي في المشروعات الصناعية في الدول العربية.

وهـــناك حـــزمة مـــن الإجراءات والاختصاصات تعمل على تدعيم فرص تحقيق هذه الأهداف نشير إلى بعضها :

- تبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية الصناعية.
- تقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين وإصدار الأدلة.
- تقديم خدمات البنية التحتية والخدمات المساندة.
- المصادقة على شهادات المنشأ للسلع والمنتجات الصناعية.
- المساعدة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم التكاليف المحلية.
- المساعدة على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية.
- إجراء التقييم البيئي للمشروعات الصناعية.
- دعم صناعات التعاقد من الباطن وتطوير التكنولوجيات المحلية ... الخ.

وإلى جانب هذه الإجراءات يمكن الإشارة إلى الاتفاقيات العربية والدولية في مجال الاستثمار الصناعي على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف مثل اتفاقيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتفاقيات انتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية واتفاقيات تسوية المنازعات ... الخ ويأتي من بين أهم الاتفاقيات المتعددة الأطراف بين الدول العربية **إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي والصناعي العربي والتي سنتطرق إلى إنجازاتها لاحقا، وما يجب التذكير به في هذا الصدد هو ان وتيرة تنفيذ بعض الاتفاقيات الدولية (الشراكة الأوربية مع بعض الدول العربية، اتفاقيات الأوروغواي، اتفاقيات التعاون مع UNIDO ، اتفاقيات تقديم الخدمات الاستشارية الأجنبية FIAS ...) مع الدول العربية أسرع من وتيرة تنفيذ إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مما يؤدي إلى تآكل مزايا ومنافع إقامة هذه المنطقة ولهذا من الضروري تنفيذ مقتضياتها بأقصى سرعة ممكنة.

ثانيا : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومساهمتها في تنفيذ سياسات التصنيع العربية

1- إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية:

يجدر التذكير أن أهم سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد تتمثل في بروز التكتلات الاقتصادية الكبرى التي تقوم على حماية مصالح دولها الأعضاء، وتفرض وجودها في ميزان القوى العالمي المتعدد الأبعاد (السياسي والاقتصادي)، وتعمل على تعظيم مكاسب أعضائها وتقليل خسائرهم تجاه المتغيرات والتحديات الاقليمية والدولية، وذلك بفضل تقوية قدراتها التفاوضية مع شركائها الاقتصاديين خارجيا، وبفضل خلق فرص التعاون والتكامل بين أعضائها داخليا، مما من شأنه تدعيم قدراتها التنافسية وتسهيل اكتساحها للاسواق العالمية.

وقد تنامى الإدراك لدى الدول العربية بأهمية الانفتاح على الاقتصاد الدولي، للاستفادة من إمكانيات النمو الذي يتيحه، بشرط التعامل بحنكة مع المتغيرات والتحديات التي تفرضها البيئة الدولية، خاصة منها ما يخص هذه التكتلات، لذا فقد أصبح التوجه الاستراتيجي للدول العربية عند إعداد سياساتها التنموية، يأخذ بعين الاعتبار أهمية العمل العربي المشترك الذي من شأنه أن يساهم في تخفيف ضغوط هذه التكتلات على الاقتصادات العربية وفي حماية مصالحها.

ومن أهم جوانب هذا التعاون المشترك التجارة العربية البينية لما تؤدي إليه من زيادة في الترابط بين الاقتصادات العربية، وفي حالة تطورها فقد تشكل نوعا من الحماية ضد آثار التقلبات في الاقتصاد الدولي وفي شروط التبادل التجاري مع باقي دول العالم.

إلا أن الملاحظ هو أن التجارة العربية البينية لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من مجمل تجارة الدول العربية، حيث لم تتجاوز في أحسن الأحوال 10% خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

وقد تفاعلت عدة عوامل لتحد من إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان العربية، وفي طليعتها، تماثل الملامح الصناعية في هذه الدول، مما يعني تماثل هيكل الصادرات السلعية، ومن ثم مواجهة الصادرات الصناعية كثيرا من الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

إن القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعوق تدفق السلع، هو العامل المحدد لحجم التجارة بين الدول، ومما لا شك فيه أن السياسة المحكمة والتدريجية للقضاء على الحواجز التي تواجه السلع الصناعية، سوف تؤدي حتما إلى زيادة حجم التجارة البينية الاقليمية ، خصوصا وأن صناعة السلع قد شهدت إصلاحات كبرى لتكون أكثر استجابة للطلب في الأسواق الخارجية، ولقد قدرت الدراسات الدولية أن تخفيضا يبلغ 50% من التعريفة

الجمـــركية عـــلى الســـلع الصناعية سوف يسفر عن زيادة صافية تبلغ 198 مليون دولار في الـــتجارة الاقـــليمية البينية، بينما يسفر إلغاء التعريفة (100%) عن زيادة قدرها 407 مليون دولار. وكمـــا هـــو الحال بالنسبة لتحرير التجارة على الجبهة العالمية، سوف تتحقق مكاسب ديـــناميكية كـــبيرة عـــلى المســـتوى العربي، وسوف يتوقف ذلك على مدى استجابة مختلف الصناعات للفرص التي تترتب على تحرير التجارة الاقليمية.

ويأتي قرار إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ضمن هذا التوجه الاستراتيجي العربي الساعي إلى خلق تكتلات اقتصادية فعلية وفاعلة في الاقتصاد العالمي.

فمـــنذ أكـــثر مـــن ثلاثـــة عقود، اتخذت الدول العربية قرارها بإنشاء السوق العربية المشتركة بهدف جعل البلدان العربية منطقة عربية واحدة، وتوحيد سياسات التجارة الخارجية، وكـــذا السياســـات الماليـــة والنقدية والضرائب والرسوم الجمركية، وتشريعات العمل، وتوحيد أســـاليب التصـــنيف والتـــبويب الإحصائي، وعقد الاتفاقات والصفقات مع الدول الأخرى. هذا بالإضـــافة إلى حرية انتقال الأشخاص دون قيود والمساواة في الإقامة والعمل، والتملك وتبادل البضـــائع وممارســـة النشـــاط الاقتصادي، لكن هذه الاتفاقية لم تر النور رغم توقيع سبع دول عربية عليها آنذاك.

وقـــد قـــرر مؤتمـــر القمة العربي المنعقد بالقاهرة في يونيو 1996، الدعوة إلى إقامة مـــنطقة الـــتجارة الحـــرة العربية الكبرى، وفي 19 فبراير 1997، أعلن المجلس الاقتصادي والاجـــتماعي عـــن إنشاء هذه المنطقة بداية من فاتح يناير 1998 وعلى مدى عشر سنوات، حيـــث تعتـــبر هذه الخطوة لبنة أولى حقيقية لإنشاء السوق العربية المشتركة ولتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

2 – مراحل إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

منذ إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 بذلت العديد من المحاولات من أجل إقامة تعاون اقتصادي متكامل بين الدول العربية لكن كانت النتيجة دائما سلبية بسبب عقبات التجزئة والقطرية التي كانت تواجه الدول العربية.

ومـــع بداية عام 1953 بدأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي العمل على عقد اتفاقيات من أجل تسهيل عملية التبادل التجاري منها:"اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت في دول الجامعة العربية".

وتـــم تعديـــل الاتفاقية في الأعوام "1954، 1956، 1957، 1959" وفي عام 1964 اتخـــذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا بإنشاء السوق العربية المشتركة ولم ينضم إلى

هـذه السـوق سوى أربع دول هي الأردن وسوريا والعراق ومصر ثم انضمت إليها ليبيا عام 1975.

وفـي عام 1980 تم عقد أول مؤتمر قمة عربي خصص لمعالجة القضايا الاقتصادية وقد تم في هذا المؤتمر إقرار أربع وثائق رئيسية أكدت على تحييد العمل الاقتصادي والبعد به عـن الخلافـات السياسـية، والـتعامل المتبادل والتكافل القومي، وعلى الرغم من إقرار هذه الوثائق إلا أنها لم تطبق فعليا.

وفـي عـام 1981 تم إقرار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، ووقع على هذه الاتفاقية 16 دولة عربية ولم توقع باقي الدول.

وقـد بدأ تنفيذ هذه الاتفاقية منذ نوفمبر 1983 وعلى الرغم من طول فترة تنفيذها إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المطلوبة لوجود عدة نقاط ضعف أهمها:-

1- اختلاف أنظمة إدارة الاقتصاديات العربية خلال تلك الفترة.

2- ضعف آلية المتابعة لتنفيذ هذه الاتفاقية.

3- نصـت بعـض المـواد في الاتفاقية على إعفاء السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام جمركيا بينما طلبت بعض الدول عدم إعفاء هذه السلع من الجمارك.

4- عدم توفر قواعد المنشأ العربية للسلع التي تتمتع بالإعفاءات الجمركية.

5- لـم يحدد في الاتفاقية التاريخ المرجعي للرسوم الجمركية السائدة التي تسند إليها كقاعدة للتخفيض.

6- لم تنص الاتفاقية على كيفية معالجة المناطق الحرة.

وفـي 1997/2/19 أصـدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتـه التاسعـة والخمسين قرارا بإنشـاء منطقـة تجـارة حـرة عربية كبرى خلال عشر سنوات ابتداء من 1998/1/1 وقـد راعى البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى معالجة نقـاط الضـعف الـتي ظهـرت في اتفاقية عام 1981 والخاصة باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال ما يلي:

1- إنشاء عدد من اللجان للقيام بمتابعة آلية تنفيذ الاتفاقية.

2- بالنسبة للسلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام تمت الموافقة على إخضاعها للتحرير من الرسوم الجمركية تدريجيا وليس فوريا.

3- تـم تشـكيل لجنة لإعداد قواعد المنشأ العربية على أن تستكمل أعمالها خلالها 3 سنوات وتعمل على تحديد قواعد المنشأ.

4- تـم تحديد تاريخ مرجعي للرسوم الجمركية من بداية تنفيذ البرنامج من أول يناير 1998 ولمدة عشر سنوات حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 10% سنويا.

5- تم تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعمل دراسات عن المناطق الحرة الموجودة بكافة الدول العربية لتحديد كيفية معالجة كل منطقة حسب ظروفها.

واللجان التي تم تشكيلها للقيام بعمليات المتابعة هي:

أ- لجنة التنفيذ والمتابعة :

وهي تضم مسؤولين على مستوى وكلاء وزارات ومندوبين وتقوم برفع تقارير دورية عن مدى التزام كل دولة بتنفيذ التعديلات والإجراءات التنفيذية كما هو متفق عليه في البرنامج التنفيذي.

ب- لجنة المفاوضات التجارية :

وتعقد اجتماعاتها على مستوى خبراء اقتصاديين من الدول العربية تقوم بمتابعة:

*تحديد السلع التي يمكن أخذها بنظر الاعتبار.

*تطبيق قواعد المنشأ العربية.

*معاملة السلع المنتجة في المناطق الحرة.

*تحديد قوائم السلع المستثناة.

*وضع قوائم عن السلع المحظور تداولها.

ج- لجنة قواعد المنشأ :

وهـــي تقوم بوضع قواعد عامة للمنشأ وقواعد تفصيلية للسلع التي تقوم بإنتاجها الدول العربية.

3- حصيلة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

مـــر عـــلى بدايـــة تـــنفيذ مـــنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ثلاث سنوات، ومن المفـــترض أن يكـــون التخفيض على الرسوم الجمركية قد بلغ 30% من الرسوم التي كانت سارية المفعول في 1997/12/31.

وللانضمام إلى المنطقة يتعين على الدول العربية المعنية المصادقة على اتفاقية تيسير وتـــنمية التـــبادل التجاري بين الدول العربية وإيداع وثائق تصديقها على الاتفاقية لدى الأمانة العامـــة لجامعـــة الدول العربية، ثم تأتي الموافقة على البرنامج التنفيذي باعتباره جدولا زمنيا لتطبيق الاتفاقية. ولا تعتبر الدول العربية عضوا في المنطقة إلا بعد إيداعها لدى الأمانة العامة لجامعـــة الدول العربية، صورة من التوجيهات الصادرة من الجهة المختصة داخل الدولة، إلى المنافذ الجمركية بتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ، مع العلم

أن الـــبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يمثل الحد الأدنى للتعامل التجاري بين الدول العربية.

والمعـــلومات الـــتي يوفرها التقرير الاقتصادي العربي الموحد عن مواقف الدول العربية تجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تهم السنة الثانية من التنفيذ: 1999، وهي كالتالي:

مواقف الدول العربية تجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
السنة الثانية 1999

الدولة	إبلاغ المنافذ الجمركية	إيداع هياكل التعريفة الجمركية	تطبيق قواعد المنشأ العامة	الرزنامة الزراعية	الاستثناءات	اتخاذ قرار من قبل الجهات الرسمية
الأردن	مارس 9، 1998	*	*	*	*	*
الإمارات	مارس 14، 1998	*	*	لا يوجد	لا يوجد	*
البحرين	فبراير 10، 1998	*	*	*	*	*
تونس	فبراير 6، 1998	*	*	*	*	*
الجزائر						
جيبوتي						
السعودية	مارس 2، 1998	*	*	*	لايوجد	*
السودان		(*)		(*)		*
سورية	سبتمبر 1، 1998	*	*	*	*	*
الصومال						
العراق	مارس 4، 1998	*	*	*	*	*
سلطنة عمان	مايو 9، 1998	*	*	*	لا يوجد	*
فلسطين				(*)		
قطر	يوليو 1، 1998	*	*	لا يوجد	لا يوجد	*
جزر القمر						
الكويت	يناير 1، 1998	*	*	لا يوجد	لا يوجد	*
لبنان	ديسمبر1، 1998	*	*	*	*	*
ليبيا	ديسمبر 1، 1998	*	*	*		*+
مصر	فبراير 11، 1998	*	*	*	*	*
المغرب	يناير 13، 1998	*	*	*	*	*
موريتانيا						
اليمن				(*)		

ملاحظات: 1- الدول المظللة غير أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية لعدم انضمامها بعد إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

2- () تعني أن الدولة لم تنفذ بعد التخفيض المتدرج بنسبة 10 في المائة من الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة.

3- * تعني أن الدولة قامت باتخاذ الإجراء.

4- + قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 20 لسنة 1998 بالموافقة على إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية)

حيث بلغ عدد الدول التي اتخذت إجراءات التنفيذ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (ايداع هيكل التعريفة الجمركية وإيداع التوجيهات الكتابية الصادرة إلى المنافذ الجمركية) أربعة عشر دولـــة عربية. أما الدول التي لم تتخذ إجراءات التنفيذ بعد فهي: جيبوتي والسودان والصومال وفلسطين وجزر القمر وموريتانيا واليمن والجزائر.

وتشـــكل الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوقا واسعة قوامها 174 مليون نسمة أي حوالي 66% من إجمالي السكان في الدول العربية، وتمثل زهاء 90% من إجمـــالي الـــناتج المحـــلي للدول العربية، كما تبلغ تجارتها الخارجية ما يقرب من 90% من إجمالي التجارة العربية، وصادراتها ما يعادل 91,7% من صادرات الدول العربية من السلع الصناعية (35.3 مليار دولار سنة 1997).

وعـــلى الرغم من انضمام أغلب الدول العربية إلى هذه المنطقة، إلا أن تحرير التجارة فيمـــا بيـــنها لزيادة حجم التجارة البينية لا يتحقق فقط من خلال إزالة الرسوم الجمركية، وإنما يتطـــلب كذلك اتخاذ العديد من الإجراءات لتذليل العقبات التي تعتري سبيل تحقيق هذا الهدف، ومن أهمها إزالة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وإزالة القيود غير الجمركية، والاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

4- <u>تقييم الانجازات من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية</u> :

فـــي الـــدورة العاديـــة السادسة والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت بدمشـــق خلال الفترة 11-14 سبتمبر 2000، أعرب المجلس عن ارتياحه للتقدم المحرز في ســـبيل اســـتكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في ضوء ما اتخذته الدول العربية من إجـــراءات لـــتحرير التجارة العربية البينية، كما أكد أن استكمال هذا المشروع لن يتم إلا من خـــلال التزام كافة الدول العربية أعضاء المنطقة بقراراته، المتعلقة خاصة بالإستثناءات، لأن الـــتحرير الشـــامل للـــتجارة العـــربية لن يتم إلا بإزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية (الإدارية والنقدية والكمية).

كمـــا أعـــرب المجـــلس عـــن ارتياحه للأسلوب الذي تم اتباعه خلال الأعوام السابقة لمعالجـــة بعض العقبات التي اعترضت التطبيق، والشكاوي التي قدمتها بعض الدول العربية، مـــن خـــلال الاتصـــالات الثنائية ومع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتتطلب المرحلة الحالية من تطبيق الاتفاقية تفعيل آلية فض المنازعات التي نص عليها البرنامج التنفيذي.

كما أشاد المجلس بتجاوب المنظمات العربية المتخصصة مع توجهاته المتعلقة بمنطقة الـــتجارة الحـــرة العربية الكبرى، وبالدراسات القيمة التي أعدتها والبرامج التي قامت بتنفيذها دعما لهذه المنطقة، خاصة ما يهم قواعد المنشأ التفصيلية، لما لها من أهمية في تسهيل انسياب

السلع العربية بين الدول العربية، وفي تعزيز عملية التكامل الانتاجي في القطاعين الصناعي والزراعي، وقد ساهم في هذه الجهود كل من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتنمية الزراعية لإعداد المشروع الأولي لقواعد المنشأ التفصيلية للسلع الصناعية والزراعية.

خلاصة :

تحقيقا للتكامل الصناعي العربي ومواجهة للتحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية على الاقتصاد العالمي، وزيادة في وعي الدول العربية في بداية القرن الواحد والعشرين بأهمية مواجهتها مجتمعة لا منفردة، فإن استكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يعتبر خطوة جريئة في قيام تكتل اقتصادي عربي، يمكنه التعامل إيجابيا مع المتغيرات الدولية، ويفرض وجوده في عالم التحالفات الاستراتيجية والتكتلات الاقتصادية، كما يفرض شروطه في عمليات الشراكة مع الدول الأكثر تقدما، وكل ذلك متوقف على قدرة الدول العربية على وضع مناهج جديدة للتنمية الشاملة، تأخذ في حسبانها ضرورة التنسيق والتعاون الإقليمي العربي، في إطار عمليات الإصلاح وإعادة الهيكلة، وزيادة قدرة القطاع الخاص على الاستثمار، ودعم الانطلاق في معراج التقدم بعملية التصنيع الإقليمي.

وتطمح المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في هذا المجال أن تضطلع بمهامها كمؤسسة استشرافية مستقبلية، تقوم بدور المحرك الأول للمشروعات العربية المشتركة، خاصة صناعات النمو الجديدة، في المجالات التي تعتمد من حيث طبيعتها على الذكاء والمعرفة الكثيفة.

وبالنظر إلى الخبرات والمعارف المتراكمة لدى "المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين" تستطيع المنظمة تقييم الأوضاع، ووضع برنامج سياسات، يشمل: دراسات السوق، والعلم والتكنولوجيا، واحتياجات التدريب، بهدف وضع استراتيجية واضحة المعالم للمنطقة، حتى يتسنى لها دخول تلك المجالات الجديدة من مجالات الانتاج وربح رهان الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ثالـــثا – مساهمة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في دعم إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

1- إعداد المواصفات والمقاييس العربية الموحدة :

يتطـــلب وضـــع أي مواصـــفة جهدا ووقتا ومالا كثيرا، وفي عملية إحصائية أجرتها المـــنظمة الدوليـــة للـــتقييس تبين أن إعداد المواصفة بشكلها النهائي في عشرة دول صناعية متقدمة يستغرق عملا معدل مدته 22 شهرا.

ونظـــرا للتشابه الكبير بين الدول العربية من حيث المناخ والمتطلبات والظروف التي تحدد شروط المواصفات، فإن الدول العربية تقوم بتحديد القطاعات الإقتصادية التي تحتاج إلى وضع مواصفات وترسلها إلى مركز المواصفات والمقاييس بالمنظمة العربية للتنمية الصناعية والـــتعدين لوضع برنامج قومي لإعداد هذه المواصفات من خلال أجهزة التقييس العربية ومن خـــلال لجانهـــا الفنية المتخصصة وذلك للخروج بمواصفة عربية موحدة تعتمدها جميع الدول العـــربية وتكـــون الأســـاس لأي تعاون تجاري أو صناعي بينها. ومن المعلوم أن المواصفة القياســـية العـــربية الموحـــدة لا تعـــتمد إلا بعد موافقة الدول العربية بالإجماع، كما أن هناك مجالات تعطيها المنظمة أولوية في برنامجها كإعداد مواصفات قياسية عربية للسلع والمنتجات الـــتي تشـــملها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك تنفيذا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وكذلك إعداد مواصفات قياسية عربية في مجال الكهرباء تنفيذا لقرارات مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء وغيرها من الموضوعات ذات الأولوية. وقد أصـــدرت المـــنظمة حتى الآن 1240 مواصفة قياسية عربية، حيث تعمل الدول العربية على تحويـــل المواصفات القياسية العربية إلى مواصفات وطنية في الأقطار العربية لغرض تطبيقها فتحقيق بذلك توحيد المواصفات والمقاييس بين الدول العربية.

وتنبـــثق خطـــة عمل مركز المواصفات والمقاييس بالمنظمة من الأهداف الموضوعة للمـــنظمة والـــواردة في الفقرة (3) من المادة (6) (اختصاصات المنظمة) من الباب الثالث من اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وهذه الأهداف هي :

- العمـــل عـــلى رفـــع مســـتوى جودة الإنتاج العربي وتوحيد المواصفات لتيسير التبادل التجاري والتعاون في الأنشطة ذات العلاقة من خلال :

أ- توحيـــد الرموز والمصطلحات والتعاريف والتصنيفات وطرق الفحص والتحليل والقياس وأسس الرسم والتصميم والتنفيذ في الدول العربية.

ب- إصـــدار مواصـــفات قياسية عربية موحدة للخامات والمواد والمنتجات والسلع والأجهزة وأنظمة التنفيذ الفنية في ضوء المواصفات الدولية مع مراعاة الظروف العربية.

ج- تدريب وتأهيل الكوادر العربية في مجالات المواصفات والمقاييس وضبط الجودة وطرق الاختبار والتحليل.

د- إصدار واعتماد وتسجيل العلامات والبيانات والرموز التي تدل على مطابقة المواد والخامات والسلع والمنتجات والأجهزة والمعدات للمواصفات القياسية العربية ووضع الأنظمة المتعلقة بشروط استعمال شارات المطابقة.

ه- معاونة الدول العربية على إنشاء أجهزتها الوطنية للمواصفات والمقاييس واستكمالها وتطويرها كلما كان ذلك ممكنا، لحماية المستهلك ورفع مستوى الإنتاج من حيث الجودة والدقة والإتقان.

وفي سبيل تنفيذ أهداف مركز المواصفات والمقاييس بالمنظمة فقد تم إنشاء لجنة استشارية عليا للتقييس من مسؤولي أجهزة المواصفات العربية تكون مهمتها :

- اقتراح سياسات وبرامج العمل الخاصة بالمواصفات والمقاييس والمختبرات والجودة والدراسات المطلوب إعدادها في هذا المجال.
- تشكيل لجان المواصفات العربية أو دمجها وإلغائها واعتماد برامج عملها ومتابعة إنجازاتها.
- اقتراح برامج تدريب وتأهيل الكوادر العربية في مجالات التقييس.
- اقتراح السياسات الخاصة بمساعدة الدول العربية الأعضاء على إنشاء وتطوير أجهزة التقييس فيها.
- دراسة مشاريع المواصفات القياسية العربية الموحدة واعتمادها بشكل مبدئي على أن ترفع للمجلس الوزاري لإعتمادها بشكلها النهائي.

* **<u>أسلوب إعداد المواصفات العربية الموحدة :</u>**

لقد تم إعداد دليل العمل الفني لمركز المواصفات والمقاييس في المنظمة لتنظيم أعمال التقييس على المستوى العربي. وقد حدد الدليل أسلوب العمل ومراحل إعداد المواصفات العربية إضافة إلى الفقرات التنظيمية التي تبين كيفية إعداد واعتماد المواصفات القياسية العربية وكما يلي :

- يقوم المركز باقتراح مشروع خطة لإعداد وتبني مشاريع المواصفات القياسية العربية، ويتم عرضها على اللجنة الإستشارية العليا للتقييس لإقرارها.
- يقوم المركز بتعميم هذه الخطة على الأجهزة الوطنية للتقييس لاختيار ما يناسب كل منها لإعدادها.

- يقـــوم المركـــز بالتنســـيق بيـــن أجهزة التقييس الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ الخطة تجنبا للإزدواجية.
- تقـــوم أجهـــزة الـــتقييس بإعداد مشاريع المواصفات التي تم الإتفاق عليها خلال سنة وإرســـالها إلى المركـــز لتعميمها خلال شهرين على أجهزة التقييس العربية الأخرى لإبداء الرأي والملاحظات عليها في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ التعميم.
- تحيـــل أجهـــزة الـــتقييس العـــربية ملاحظاتها إلى المركز لإرسالها إلى الجهاز المعد للمشروع.
- يقـــوم الجهـــاز بـــإعداد المشروع في صيغته النهائية خلال ثلاثة شهور وإرساله إلى المركز لتعميمه خلال شهرين لإبداء الملاحظات عليه من قبل الأجهزة الأخرى خلال شهرين من تاريخ توزيعه.
- تعتـــبر الأجهـــزة الـــتي لا ترد خلال الفترة المحددة موافقة ضمنيا على المشروع ولا يؤخذ بأي ملاحظات بعد هذه الفترة.
- تحـــاط اللجنة الإستشارية العليا للتقييس علما بمشاريع المواصفات التي وردت بشأنها ملاحظات جوهرية لم يتم الإتفاق عليها لإتخاذ ما تراه مناسبا.
- يـــتم اعتماد مشاريع المواصفات التي تم تحديث مراجعها في فترة زمنية لا تزيد عن عام من تاريخ توزيع مشاريعها.
- يقـــوم المركـــز بـــتوزيع ثلاث نسخ من كل مواصفة بعد اعتمادها من طرف المجلس الوزاري وطباعتها في شكلها النهائي.

2- <u>إعداد قواعد المنشأ للسلع العربية</u> :

قـــناعة مـــن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بأن إعداد قواعد منشأ للسلع العـــربية هـــو مـــن أهم آليات عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبهدف تحديد هوية الســـلع المتـــبادلة كي لا تتسرب مكاسب توسع السوق إلى أطراف غير أعضاء في المنطقة، ومســـاهمة مـــنها في دعم التجارة البينية العربية في السلع الصناعية، فقد أسهمت في صياغة المشروع الأولي لقواعد المنشأ التفصيلية للسلع الصناعية العربية.

ومن أهم مخرجات مشروع المنظمة الذي تم تقديمه خلال لقاء معالي وزراء الصناعة العـــرب حـــول قواعـــد المنشأ العربية للسلع والمنتجات الصناعية (القاهرة : 12-13 نوفمبر 1998)، المقـــترحات والتوصـــيات الـــتالية ، والتـــي اعتمـــدها الســـادة الوزراء في لقائهم السابق ذكره :

أولا – دراســة القطاعــات الصناعية المختلفة على مستوى الوطن العربي وتحديد الصناعات القائمــة في كل قطاع وطاقاتها الإنتاجية واحتياجات الوطن العربي منها وقدراتها التنافسية مع الأخذ في الاعتبار :

أ- تحديد نقاط الضعف بها وأسلوب علاجها.

ب- تحديد نقاط القوة بها وكيفية تعظيم الاستفادة منها.

ج- تحديد الفرص والطريق إلى استغلالها.

د- تحديد التحديات التي تواجهها وكيفية تحييد آثارها.

ه- صياغة برامج تطويرها.

و- إقامــة صناعات جديدة إذا اقتضت الدراسة ذلك وتوطينها حيث تتوافر الموارد تحقيقا لأعلى قدرة تنافسية.

ثانيا – صياغة قواعد منشأ عربية تفصيلية لكل قطاع صناعي أو لصناعة معينة، خاصة وأن قضية المنشأ تنصب أساسا على القطاع الصناعي بحيث يراعى فيها :

- قدرات الصناعة العربية في بلدان الوطن العربي.
- التوجه نحو تراكم المنشأ والتكامل في العمليات الصناعية والمكونات والأجزاء.
- عدم المبالغة في التشدد أو التبسيط.
- التوافق مع قواعد المنشأ السائدة في التجمعات والتكتلات الاقتصادية العالمية وكذلك التي تقوم منظمة التجارة العالمية حاليا بإعدادها، حتى نستطيع الوصول للأسواق العالمية.
- أن تكــون هــذه القواعد أساسا لكل الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية ولمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك في ارتباطات الدول العربية مع التكتلات العالمية.
- وضع أولويات لدراسة القطاعات الصناعية العربية ووضع قواعد المنشأ لها وعلى سبيل المثال.
  - الصناعات الهندسية.
  - صناعة الغزل والنسيج والملابس.
  - الصناعات الكيماوية.
  - الصناعات الغذائية.
- تكــليف فريق من الخبراء المتخصصين والمستشارين العرب بإعداد الدراسات وصياغة القواعد للقطاعات المختلفة خلال مدة أقصاها 18 شهرا.
- تــرفع القواعد التي يتم إعدادها إلى لجنة قواعد المنشأ، المشكلة ضمن إطار إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لاتخاذ اللازم بشأنها ورفعها للاعتماد.

ثالثا – تكليف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وبالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بدراسة التدابير اللازمة لتنفيذ التوصيات والخاصة بالبند أولا وثانيا وإعداد تقرير متابعة يعرض على أصحاب المعالي وزراء الصناعة العرب.

رابعا – الدعوة إلى تفعيل دور الاتحادات الصناعية العربية المتخصصة، مع التركيز على دعم إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال :

أ- إنشاء مراكز معلومات قطاعية تضم بيانات عامة عن الشركات ومنتجاتها.

ب- التوسع في إقامة المعارض والمؤتمرات، لعرض المنتجات والتعريف بها في الدول العربية، ومشاركة رجال الأعمال للتعاون والتنسيق، مع التأكيد على إصدار أدلة قطاعية للشركات تتضمن البيانات الأساسية وتعريف المستهلك العربي بالمنتجات.

ج- أن تشمل النشرات والدوريات الصادرة عن الاتحادات على اهتمامات العاملين في هذا القطاع، وسبل التنسيق والتكامل بين الشركات العاملة فيه.

خامسا – أهمية تطوير وصياغة التشريعات والسياسات المشجعة والمحفزة للتنسيق والتكامل العربي على مستوى كل الدول العربية.

فقد وضع العالم نظمه وقواعده ومعاييره – وتأخرت الدول العربية في صياغة قواعدها، حيث أصبح على أي دولة ترغب بالانضمام إلى أي تجمع اقتصادي عالمي أن تتبع نفس القواعد والمعايير الموحدة التي يعمل بها.

وعليه تجيء حتمية الإسراع في وضع وصياغة قواعد للمنشأ للسلع الصناعية، حتى ندرك بعض ما فاتنا وان ندخل إلى القرن الواحد والعشرين فاعلين لا تابعين.

إن نجاح هذا العمل إنجاح للتكامل الصناعي والاقتصادي العربي، الأمر الذي يجعلنا نتعامل مع العالم ككتلة قوية لها وزنها ولها قواعدها التي يمكن التنسيق فيها مع الأطراف الأخرى، كما أننا يجب أن نرفض أي قواعد منشأ متباينة تطرح علينا في مفاوضتنا مع التجمعات الاقتصادية المختلفة، لأن هذا التباين يفرق ويباعد بين دولنا ويحول دون تكامل صناعتنا.